مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة

The concept of good governance and its relationship to sustainable development

د. شريط كمال جامعة العربي التبسي تبسة cherykam@yahoo.fr
ط د. خلوفي سفيان جامعة العربي التبسي تبسة sofianekheloufi2@gamil.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مفهوم الحكم الراشد وإبراز العلاقة بينه وبين مفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال استقراء بعض الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الورقة البحثية.

وتوصلت الورقة البحثية إلى أنه توجد علاقة وثيقة ومترابطة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، بحيث يمكن القول أن الحكم الراشد جاء من اجل إيجاد بيئة صحية وملائمة خالية من مظاهر الفساد، فهو يعتبر أساس نجاح الإصلاحات الاقتصادية وترسيخ دولة القانون، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

وأوصت الورقة البحثية بوضع وتعزيز مبادئ الحكم الراشد، وضرورة أن تقوم الدولة بتجسيدها على ارض الواقع، من خلال الاستغلال الرشيد والفعال والعقلاني لمختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية والتوزيع العادل لها بين الأجيال.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، الحكم الراشد، الفاعلية، العدالة،

Abstract:

This paper aims to identify the concept of good governance and to highlight the relation between it and the concept of sustainable development, by extrapolating some books and previous studies related to the subject of the paper.

The paper concluded that there is a close and interrelated relationship between good governance and sustainable development. It can be said that good governance came in order to create a healthy and appropriate environment free of corruption. It is considered the basis for the success of economic reforms and the establishment of the rule of law,

The paper recommended that the principles of good governance should be developed and strengthened and that the state should reflect them on the ground through rational, effective and rational exploitation of the various economic and natural resources and their equitable distribution among generations.

Key words: Development, Sustainable development, High judgment, Effectiveness, Equity.

تمهيد

تعد التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة تنبع من كيان الدولة وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبدي الأبنية الاجتماعية والاقتصادية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الاقتصادية والقيمية وبناء دعائم وضمان حقوق الأجيال المستقبلية.

ومن أبرز هذه الأبنية نجد الحكم الراشد الذي يلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره الوسيلة الأساسية التي تحول النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، وذلك من خلال توفير العدالة والفاعلية والعقلانية الضرورية لإحداثها.

إشكالية الورقة البحثية:

تعبر التنمية المستدامة عن ارقي مراحل تطور الفكر الاقتصادي في موضوع التنمية، والتي تسعي للاستغلال الرشيد والعقلاني لمختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية والتوزيع العادل لها بين الأجيال.

ومن هذا المنطلق كان لابد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة الفساد واللاعقلانية في استغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير الحكم الراشد القائمة على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة أعمال وإدارة فعالة وكفؤة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة.

وعليه فان إشكالية هذه الورقة البحثية تتمحور في الأسئلة الآتية:

- ماذا نقصد بالحكم الراشد؟ وما هي متطلباته؟
- فيما تكمن العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد ومفهوم التنمية المستدامة؟

أهمية الورقة البحثية:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى توضيح الإطار العام لكل من مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة والتعرف على معايير ومبادئ كل منهما من ناحية، ومن ناحية أخرى ومن المهم توضيح طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، وذلك من خلال استقراء كتب ودراسات سابقة في موضوع الحكم الراشد والتنمية المستدامة من اجل الربط بين المفهومين معا.

ISSN : 2602-6570

أهداف الورقة البحثية:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة.
2. التعرف على مفهوم الحكم الراشد، والمبادئ التي يقوم عليها.
3. إبراز العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

هيكل الورقة البحثية:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والوقوف عند مختلف المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد والتنمية المستدامة، وكذا إبراز العلاقة بين المفهومين تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الآتية:

- **المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة**
- **المحور الثاني: مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة**

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يشير مصطلح التنمية المستدامة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعريفات واختلفت

حوله الآراء والاتجاهات، فلكل واحد تعريفه الخاص، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين، لهذا تطرقنا من خلال هذا المحور إلى تعريف التنمية المستدامة وتبيان خصائصها، ثم تناولنا أبعادها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكراً في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً بالنسبة لهذا المصطلح، وللتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية على حد أو مصطلح الاستدامة على حدا:

- تعريف التنمية "عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع و على أساس التوزيع العادل لعائداتها"[(1)].
- أما معنى الاستدامة: "هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة"[(2)].

ISSN : 2602-6570

ومنه تعرف التنمية المستدامة عل أنها : " استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها".

كما يعرفها "الدكتور حسن أحمد الشافعي" التنمية المستدامة على أنها : «التنمية المتواصلة والمستمرة وهي تستند إلى مبدأ واحد هو الاستغلال الأمثل للموارد والثروات بطريقة لا تخل بمقدرات الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية"[3].

وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول"[4].

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة فقد عرفتها في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك " حيث وضعت تعريفا للتنمية المستدامة عام 1987 على أنها: "التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع

عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يوافقه إن أمكن"[5].

وهي أيضا: " عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناخ التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته "[6].

ومن خلال كل هذه التعريفات يمكننا القول أنا لتنمية المستدامة تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم وذلك من خلال واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة، و ضمان متطلبات الأجيال المقبلة، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة الموارد غير المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

ISSN : 2602-6570

وللتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن خلال التعريفات التي وضعناها لهذا المفهوم يمكن استخلاص:

1-التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات فجميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.

أما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن

البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

2-التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا تلبي أما حاجات الحاضر والمستقبل.

3-التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

4-يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

5-للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

6-للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.

7-للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

8-وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

ISSN : 2602-6570

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة أربعة أبعاد رئيسية وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي إضافة إلى البعد السياسي وهي أبعاد مترابطة ومتكاملة فيما بينها، ولها نفس القدر من الأهمية فلا يمكن إعطاء الأولوية لبعد على حساب بعد آخر:[7]

1- **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

2- **البعد البيئي للتنمية المستدامة:** يركز البعد البيئي للتنمية على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك

والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

3- البعد الاجتماعي والثقافي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرار بكل شفافية.

4-البعد السياسي للتنمية المستدامة: يعتر البعد السياسي للتنمية المستدامة من أهم الأبعاد، حيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة واتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.

ISSN : 2602-6570

وهناك من يضيف بعد آخر وهو البعد التكنولوجي الذي بدأ يأخذ نصيبه من الاهتمام من قبل الدارسين والمتخصصين، والذي يتجسد في العناصر التالية:

- استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المرافق الصناعية والتي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية.
- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية والتشريعات.
- تطوير تكنولوجيات للتخلص التدريجي من المواد الكيمائية المضرة بالبيئة.
- تطوير مصادر للطاقات النظيفة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:[8]

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس

حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

2- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة:** تحقق ذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

3- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

4- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع:** بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية.

5- **تحقيق نمو اقتصادي تقني:** بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنية

ISSN : 2602-6570

تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه .

رابعا: مؤشرات التنمية المستدامة

يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها: [9]

1-التمكين: وذلك بتوسيع قدرات الموطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني

2- التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

3-العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كالحق في الحصول على التعليم.

4-الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.

5-الأمان: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

المحور الثاني: مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة

نلاحظ مما سبق التحول الجذري في تعريف التنمية من النمو الاقتصادي (رأس المال المادي) إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلي التنمية المستدامة (رأس المال الاجتماعي) وصولا إلى التنمية الإنسانية. ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لهذا تطرقنا من خلال هذا المحور (أولا) إلى مفهوم الحكم الراشد ثم إلى علاقته بالتنمية المستدامة (ثانيا).

أولا: تعريف الحكم الراشد

هناك عدة أسباب أدت إلى بروز هذا المفهوم سوء من الناحية الفكرية أو العملية، من أهمها نذكر العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد دور المنظمات الغير

ISSN : 2602-6570

حكومية على المستوي المحلى والدولي مثلا، بالإضافة إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل الأنظمة أكثر شفافية، كما لا ننسأ أهم سبب وهو إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية.

ومن بين التعريفات الكثيرة للحكم الراشد نذكر ما يلي:

- تعريف البنك الدولي:" الحكم الراشد يعني ممارسة السلطة عن طريق تقاليد ومؤسسات رسمية وغير رسمية من اجل الصالح العام"[10]
- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: "الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارتهم وحرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعي إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[11]
- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:" هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجتمع

عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويقبلون الواسطة لحل خلافاتهم"[12]

فالحكم الراشد هنا هو الذي يحقق ويؤدي إلى تحقيق الحكم الديمقراطي، الذي يستند على المشاركة والمحاسبة والرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة نظر السياسة على وجود الحكم الراشد، وفي هذا الشأن لابد أن تقوم على:[13]

- الحرية في إنشاء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب والانضمام إليها.
- ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين ودون استثناء، والحق في المشاركة في الانتخابات.
- فتح المناصب العامة أمام الموطنين وفق قدرات ومؤهلات محددة ودون تميز.
- ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها.
- إضافة إلى ذلك لابد من استقلالية الإدارة عن نفوذ الساسة وجعلها في خدمة الصالح العام وإبعاد هيمنة الدولة على المجتمع المدني.

ISSN : 2602-6570

وفي الأخير يمكن القول أن الحكم الراشد ثقافة تشكلت على مدي قرون بالتدريج، وذلك من مفهوم ضيق يركز على محاربة الفساد إلي مفهوم أوسع واشمل يركز على جملة من المبادئ والمؤشرات لكن ما يجب التنويه له أن هذا المفهوم لا يتناسب مع ثقافة وتقاليد جميع الدول، بحيث يجب اخذ المبادئ والقيم الإنسانية وتجنب القيم التي لها خلفيات فكرية وثقافية لا تتناسب مع خصوصياتنا وثقافتنا.

ثانيا: أسس ومبادئ الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على مجموعة من الأسس والمبادئ تتمثل فيما يلي:[14]

1-المشاركة: هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وترتكز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة.

2-الفعالية والكفاءة: تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ مشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك استجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للمورد، وتتوقف كل

من الفعالية والكفاءة على عدة مؤشرات منها: كفاءة الموظفين، استقلالية الوظيفة العمومية، الضغط السياسي، مصداقية الحكومة، وإدراك المواطن لنوعية الخدمة العمومية.

3-الشفافية: نعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة.

4-المحاسبة والمساءلة: تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه، وإتاحة الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم، وتأخذ المساءلة أشكالا مختلفة فقد تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات اتخاذ قرار معين أدى إلي حصول نتيجة، وقد تأخذ أشكالا جزائية وقانونية.

5-حكم القانون: يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية

ISSN : 2602-6570

القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

6-الإنصاف والمساواة: أي المعاملة عادلة وغير متحيزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعمالها وتهدف المساواة إلى إعطاء حق جميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من اجل تحسين أوضاعهم.

7-البناء المؤسساتي: فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، حكومية، غير حكومية...الخ) فعالة موجودة فعلا وتمارس نشاطها بكل حرية من اجل تحقيق الصالح العام وليست مجرد مؤسسات شكلية.

8-الرؤية الإستراتيجية: وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى حسن تسيير شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية، أي امتلاك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها.

9-اللامركزية: وهذا بتفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع، من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الفرد داخلها والتي تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار فيعتمد على نفسه من اجل تحقيق الذات من جهة وانه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

ثالثا-الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد

إن الحكم الراشد لا يتحقق إلا من خلال مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية دون إقصاء أو تهميش والمتمثلة في كل من الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتتمثل الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد في كل من الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص:[15]

1-الحكومة: من خلال توفير الإطار التشريعي الملائم الذي تتيح المشاركة في القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعها، إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلى لتقوم بوظائفها، إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع

ISSN : 2602-6570

هذه الأطراف سواء كان في مؤسسات رسمية مثل المجالس النيابية او المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو في هيئات أو لقاءات غير رسمية لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع الهيئات المدنية والحوار معها حول السياسات العامة.

2-المجتمع المدني: أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدول العصرية، حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب، جمعيات، هيئات، نقابات، مؤسسات إعلامية وغيرها.

ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر تتمثل: فكرة الطواعية، فكرة المؤسسية، فكرة الاستقلالية، الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية والشرعية).

3-القطاع الخاص: يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبير في الإدارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله فهو يستطيع

أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاتهن كما انه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة الأزمة لعمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المدني.

وفي هذا السياق يمكن للحكومة أن تشجع على تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمي بالحوكمة الاقتصادية، بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات التالية:

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، تقديم الحوافز لجلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية، تقوية دولة القانون، حماية البيئة والموارد الطبيعية.

رابعا: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

نستخلص من هذه الشروح والمفاهيم أن الحاكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا وهي ضرورية لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة. ويمكن أن نحدد عناصر الحاكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:[16]

ISSN : 2602-6570

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع، وتعتمد أساس المحاسبة لان حكومة.
- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص
- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.
- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلالية الفضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدولة ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.
- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز الرقابة وترسيخ الحكم الراشد.

ومنه الحكم الراشد يمكن آن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسة والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، الأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات، وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للجميع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أمين أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشد تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية.

والحكم الراشد ليس فقط شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، وإنما هو أيضا نتيجة مراحل تحقيق الاستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه، ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة إلي التنمية المستدامة، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات أساسية وهي:[17]

- "تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك".
- "تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة ولاتخاذ إجراءات معينة والسير قدما نحو الاستدامة".
- "توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي".
- "تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والاكفاء والفعال للموارد والمصادر".

الخاتمة:

نستنتج من كل ما سبق أن الحكم الراشد والتنمية المستدامة مفهومين ذوي علاقة وثيقة ومترابطة، فالحكم الراشد جاء كأسلوب لمعالجة الفساد واقتلاع جذوره باعتباره اكبر عائق للتنمية المستدامة، وذلك من خلال المبادئ والآليات التي جاء بها كالمشاركة في إعداد برامج التنمية ومتابعة إنجازها ومساءلة المسؤولين ومحاسبتهم، فالفساد هو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية، إذ يتسبب في هدر المال العام والتأثير سلبا على الكفاءة والفاعلية الاقتصادية، كما انه يؤدي إلى إفقار وتجويع فئات كبيرة من الشعب، وعدم التوزيع العادل للدخل والثروة، ويقوض الديمقراطية والحريات الأساسية وحق المشاركة والإدلاء بالرأي. كما يؤثر الفساد على البيئة من خلال عدم الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة، وكل هذا يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعرقل فرص التنمية المستدامة، وبالتالي يرهن مستقبل الأجيال المستقبلية.

ISSN : 2602-6570

المراجع والإحالات

(1) خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الأولي، جامعة الدول، القاهرة، مصر، 2007، ص19.

(2) عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، الطبعة الأولي،الإسكندرية، مصر، 2009، ص15.

(3)حسن أحمد الشافعي، **التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص13.

(4) Marie Claude SMOUTS**, Le développement durable**, Editions Armand Colin, France, 2005, p04.

(5) تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك 1987**، ترجمة محمد كامل عارف، كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافي والفنون والادب، دار علم المعرفة، الكويت، ص73.

(6) عبد الله خبابة ورابح بوقرة، مرجع سابق الذكر، ص 323.

(7)مريم مصطفي احمد، إحسان حفظي: **قضايا التنمية في الدول النامية**، الطبعة الأولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص189.

(8) Anthony Rosa et autre, Guide pratique du Développement Durable, Afnor, paris,2005, p17.

(9) حسين كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، الطبعة الأولي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2004، ص-ص99-100.

(10)بلال خلف السكارنة: **أخلاقيات العمل**، الطبعة الأولي، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص336.

(11) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **الحاكمية الراشدة**: جدل لم يحسم بعد، الأردن، جوان 2007، ص 25.

(12) عمراني كربوسة: **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة في الملتقي الوطني حول التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، كلية العلوم السياسية، يومي 26–28 ديسمبر 2008، ص2.

(13) غربي محمد: **الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية في تحقيق التنمية)**، مقال منشور، دفاتر السياسة والقانون، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف (الجزائر)، عدد خاص أفريل 2011، ص378.

(14) زهير عبد الكريم الكايد: **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، الطبعة الأولي، المنظمة العربية للإدارة، بيروت، 2003، ص14.

(15) الطيب بلوصيف: **الحكم الراشد (المفهوم والمكونات)**، ملتقي دولي تحت عنوان "الديمقراطيات الصاعدة"، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، ماي 2005، ص05.

(16) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني: مرجع سابق الذكر، ص46.

(17) محمد محمود العجلوني: **أثر الحكم الراشد على التنمية المستديمة في الدول العربية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، حول "النمو والعدالة والاستقرار في منظور إسلامي"، جامعة استنبول، تركيا،09 –11 سبتمبر 2013.

ISSN : 2602-6570